التغايُر في العربيَّة
-الأداة (غير) أُنموذجاً-

أ.م.د. نضال حسن سلمان
كلية طب الأسنان - جامعة الكوفة

ملخص البحث

على الرِّغم من كون اللغة العربيّة لغة البيان ، والوضوح إلا أنها لغة دقيقة في مبانيها ، ومعانيها ، ومن قبيل تلك الدقّة أننا في بعض المعاني لا نجدُ للتعبير عنها إلا لفظاً واحداً نصيبُ به المعنى الدقيق ، فهي لغة الجمال ، ولها مقاييسها التي تتفوّق بها على جميع اللغات في العالم .

ومن المعاني التي لا يكاد يُعبّرُ عنها إلا بلفظ واحد هو معنى (التغايُر) ، الذي لا يتحقق التعبير عنه إلا بلفظة (غير)، وقد عُني هذا البحثُ بدراستها على محاور،فكان المحور الأوّل : تعريف التغاير لغةً ، من خلال الرجوع إلى جذره اللغوي ، والمعاني التي تَردُ من المجرد ، والمزيد منه . وخُصَّ المحور الثاني ببيان الفرق بين المختلف ، والمتضاد، والمتغاير، أمّا المحور الثالث فقد تناول أقوال العلماء في أوجه استعمال(غير) وما يتبع ذلك من أحكام نُحويّة ، وتضمّن المحور الرابع الكلام على أحوال (غير) إذا وقعت بعد ليس ، وعُني المحور الخامس بمسائل تتعلق بحكم (غير) إذا دخلت عليها الألف ، واللام ، وإذا أُضيفت ، وحكمها في التصغير، والجمع ثمّ خلص البحثُ إلى نتائج كان منها :

ـ أنّ التغايرُ معنىً من المعاني في العربيّة،وأظهر لفظةٍ يُعبَّر بها عنه هي (غيرٌ) .

ـ يدلُّ المجرد من (غير) على معنيين .

الأوّل : دلالته على صلاح ، وإصلاح و منفعةٍ ،

والثاني : دلالته على اختلافِ شيئَين .

ـ يأتي المزيد منها على نحو (التغاير) ، و(التغيُر) ، و(التغيير) للدلالة على التحوّل ، والتبدُّل، والاختلاف .

ـ تستعمل (غير) (نعتاً) وهو(الأصل) ، وتأتي اسم استثناء بمعنى(سوى) ، أو (إلا) ، وتجيء للحال ، وضابطها صحّة وقوع (لا) مقامها ، وتكون بمعنى (ليس) ، وتستعمل بمعنى (ولكنّ) .

ـ إذا جاءت (غير) بعد (ليس) مضافةً لفظاً ومعنىً تكون معربة ، ويجوز فيها وجهان : الرفع ، و النصب ، وإن وقعت بعدها مقطوعةً عن الإضافة بُنيت على الضّمّ ،وأشبهت بذلك الغايات : (مِن قَبلُ) و (مِن بعدُ) . ولا يجوز قطعها عن الإضافة إذا جاءت بعد ألفاظ النفي عدا (ليس) ، حتّى عدّ بعضهم من اللحن أن يُقال : قبضتُ عشرةً لا غيرُ .

ـ تُبنى (غير) في حالتين ، الأُولى : على الضمّ ، إذا وقعت بعد (ليس) مقطوعةً عن الإضافة ، والثانية : على الفتح ، إذا أُضيفت إلى مبني وهي في موضع (رفع)

ـ من المسائل الأُخرى التي تتعلّق ب(غير) أنّها لا تُصغّر، ولا تتعرّف بالإضافة لشدّة إبهامها ، ولا تدخل عليها الألف واللام، لذلك عُدَّ من اللحن أن يُقال : حقُّ الغير، والغير مسؤول ، وأنها لا تُجمع ـ بحسب رأي سيبويه ـ في حين ذهب بعض اللغويين إلى جمعها على (أغيار) بغض النظر عن معناها .

المقدِّمـــة

تتميَّزُ اللغة العربيّة بخصائصَ جمّة ، ولطائف لكُلّ منها سِمة ، وكُلُّ خصيصةٍ ، وسِمَة تقدحُ في الأذهان ألف لِمَ ، ولِمه ؟ وعلى الرِّغم من كونها لغة البيان ، والوضوح إلا أنها لغة دقيقة في مبانيها ، ومعانيها ، ومن قبيل تلك الدقّة أننا في بعض المعاني لا نجدُ للتعبير عنها إلا لفظاً واحداً نصيبُ به كَبِدَ الصواب ، ، إنها لغة الجمال ، لما لها من مقاييس لا تضاهيها فيها أيّة لغة في العالم .

وأظهر الألفاظ التي تُعبِّر عن التغايُر لفظة (غير) ، و(سِوى) بحكمها في بعض الأمثلة نحو: عِندي غُلامٌ سِواكَ ، أي : غيرُك ، وقد عُنِيَ البحثُ بدراسةِ (غير) على محاور،فكان المحور الأوّل : تعريف التغاير لغةً ، من خلال الرجوع إلى جذره اللغوي ، والمعاني التي تَردُ من المجرد ، والمزيد منه . وخُصَّ المحور الثاني ببيان الفرق بين

المختلف ، والمتضاد، والمتغاير. أمّا المحور الثالث فقد تناول أقوال العلماء في أوجه استعمال(غير) وما يتبع ذلك من أحكام نُحويّة ، وتضمّن المحور الرابع الكلام على أحوال (غير) إذا وقعت بعد ليس ، وعُني المحور الخامس بمسائل أُخر، واشتمل على أربع مسائل تتعلق بحكم (غير) إذا دخلت عليها الألف ، واللام ، وإذا أُضيفت ، وحكمها في التصغير، والجمع ، ثمّ خُتِمَ البحثُ بأهم النتائج التي توصّل إليها .

المحور الأوّل : تعريف التغايُر لغة

التغاير، والمغايرة مصدران جذرهما اللغوي (غَيَرَ) ، هذه المادّة التي تكلّم ابن فارس (ت395 هـ) على أصالة أحرفها ، وما تدلُّ عليه إذ قالَ : ((الغين ، والياء ، والراء أصلان صحيحان، يدلُّ أحدهما على صلاحٍ، وإصلاحٍ ، ومنفعةٍ،والآخر على اختلافِ شيئين.

فالأوّل : الغِيرة ، وهي المِيرة بها صلاحُ العِيال ، يُقالُ : غِرتُ أهلي غِيرةً وغِياراً ، أي مِرتُهُم ، وغارهم الله تعالى بالغيثِ يَغيرُهم ، ويغورُهم ، أي : أصلح شأنهُم ، ونفعَهُم ... ومن هذا الباب الغَيرَة : غَيرةُ الرجلِ على أهلِهِ...وهذا عندنا من الباب ، لأنّها صلاحٌ ومنفعةٌ .

والأصلُ الآخرُ: قولُنا : هذا الشيء غيرُ ذاك ، أي هو سِواه وخلافُه)) (1) .

وللفعل المزيد من مادّة (غير) معانٍ أُخر من ذلك قولهم : ((تغيّرَ الشيءُ عن حالِهِ : تَحوّلَ . وغيَّرَهُ , وحوَّله,وبدّلَهُ كأنّه جعلَه غيرَ ما كان ... وتغايرتِ الأشياءُ : اختلفت)) (2)

وتجْدرُ الإشارة إلى أنّ (التغيير) ليس على شاكلةٍ واحدة ،أو نوعٍ واحد ، جاء عن الراغب الأصفهاني (ت 502 هـ) قوله : ((والتغيير يقالُ على وجهين : أحدهما : لتغيير صورة الشيء دون ذاته ، يقال : غيّرتُ داري : إذا بنيتَها بناءً غير الذي كان.

والثاني : لتبديلِهِ بغيرِه ، نحو : غيّرتُ غلامي ،ودابتي : إذا أبدلتهما بغيرِهما. نحو : ((إنّ الله لا يُغيِّرُ ما بقومٍ حتّى يُغيِّروا ما بأنفسِهم)) (3))) (4) .

أمّا (الغِيَرُ) فهو اسمٌ من (التغيير) (5) ، وقد أُطلقَ هذا الاسم على (الدّيّة) ،جاء في الحديث : ((أنّ النبيَّ (صلّى الله عليهِ وآله وسلّم) قال لرجلٍ طلبَ القَوَدَ بوليٍّ لهُ قُتِل ألا تقبلُ الغِيَرَ؟ ... الغِيَر : الدِّيَّة)) (6) .ويعلّلُ الأزهري ذلك بقوله : ((وإنّما سُمِّيَت الدّيّةُ غِيَراً فيما نرى لأنّه كان يجبُ القَوَد فَغُيّرَ القَوَدُ ديَّةً،فَسُمِّيَت الدّيّةُ غِيَراً، وأصلُه:التغيير))(7) . ولأجله يرى ابن فارس أنّ تسمية الدّيّة ب(الغِيَر) احتملت المعنيين اللذين ذكرهما آنفاً لأنّ إعطاء الدّيّة مكان القَوَد أي :القتل فيه صلاح ، وإصلاح ، ومنفعة ، هذا المعنى الأوّل ، أمّا المعنى الثاني فهو التغيير ، والتبديل (8) .

المحور الثاني : الفرق بين المختلف ، والمتضادّ ، والمتغاير :

هذه ثلاث مفردات لكلٍّ منها دلالة يتكلّم عن فروقها أبو هلال العسكري(ت 395 هـ) قائلاً : ((انّ المختلِفَين (هما اللذان) لا يسدُّ أحدهما مسدّ الآخر في الصّفة التي يقتضيها جنسه مع الوجود كالسّواد ،والحموضة . والمتضادّان هما اللذان ينتفي أحدهما عند وجود صاحبه إذا كان وجود هذا على الوجه الذي يوجد عليه ذلك كالسّواد ، والبياض ، فكلّ متضادّ مختلفٌ ، وليس كلّ مختلف متضادّاً... وكلُّ مختلفٍ مُتغايرٌ،وليس كُلّ مُتغاير مختلفاً .والتضاد والاختلاف قد يكونان في مجاز اللغة سواءً، يُقال: زيدٌ ضدّ عمرو إذا كان مخالفاً له)) (9).

وللراغب الأصفهاني عبارة أخرى يوضّح فيها الفرق بين الاختلاف ، والتغاير يقول فيها : ((والفرق بين غَيرَين ، ومختَلِفَين أنّ الغيرَين أعمُّ ، فإنّ الغَيرَين قد يكونان متَّفِقَيْنَ في الجوهر بخلاف المُختَلِفَين ، فالجوهران المتحيِّزان هما غيران وليسَا مُختَلِفَين ، فكُلُّ خلافَين غيرَان ، وليسَ كُلُّ غيرَين خلافَين)) (10) .

ونستنتجُ ممّا تقدّم أنّ اظهر لفظة تستعمل للتعبير عن تغاير الأشياء هي كلمة (غير) .

المحورالثالث : أوجه استعمال (غير) ، وما يتبعها من أحكام نحويّة :

مثلما أخذت هذه اللفظة نصيبها من اهتمام اللغويين ، فقد كان لها حظ وافر من عناية النحويين حين ذكروا فيها آراء وأقوال , لما تعتريها من أحوال , وما يأتي عليها من استعمال .

فهي ((اسم صريح مبهم))(11) يأتي للدلالة ((على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده)) (12) . .

وهذه اللفظة من الأسماء الملازمة الإضافة في المعنى. (13) ، أي : أنّها قد تُقطع عن الإضافة (لفظًا) ولكنّ إضافتها مُرادة (معنىً) .

أوجه استعمالها :

ذكر علماء العربية عدّة وجوه تَرِدُ عليها (غيرُ),وهي على النحو الآتي :

أ ـ الوجه الأول : مجيئها نعتًا :ـ

فان نُعَت بها ((تتبع ما قبلها وذلك إذا لم يجز في موضعها (إلا) كقولك : (عندي دِرْهَمٌ غيرُ جيدٍ) فتجعلها نعتا للدرهم , ولو نصبتها لم يجز لأنك لا تقول : (عندي درهمٌ إلا جيدا) فان قلت (عندي درهم غيرَ قيراطٍ) نصبتها ؛ لأنك لو قلت : (عندي درهمٌ إلا قيراطًا) كان جيداً)) (14) وهذا الاستعمال ((هو الأصل)) (15).

ب ــ الوجه الثاني : مجيئها اسم استثناء :

وفي هذه الحالة ((يجري عليه من الإعراب ما يجري على الاسم المذكور بعد(إلاّ) في الإيجاب والنفي , ويكون الثاني مجرورا بإضافته إليه على كُلِّ حال . تقول (جاءني القومُ غيرَ زيدٍ) كما تقول : (إلا زيداً) وفي النفي (ما قام القوم غيرُ زيدٍ) ...)) (16) . وذهب بعض العلماء إلى أنّ ((الرفع أكثر ، لأنّ (إلاَّ) تصلح في موضعها)) (17) . .و((..النصب جائز)) (18) .

ج ــ الوجه الثالث : مجيئها للحال :ـ

وضابطها أن تقوم (لا) مقامها فتنصبها أي : (غير) على الحال

كما في قولك :(فعلتُ ذلك غيرَ خائف منك) . أي: (لا خائفا منك) (19) .
ومنه قوله تعالى :((فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَلاَ إِثْمَ عليه)) (20) . قال الشيخ أبو علي الطبرسي (ت 548 هـ) فَي إعراب (غيرَ باغٍ) بأنّه : ((منصوب على الحال وتقديره (لا باغياً) و (لا عادياً) ولا يجوز أن يقع (إلاّ) هاهنا في موضع (غير) لما قُلناه أنّه بمعنى النفي ، ولذلك عُطِفَ عليه بـ (لا) . فأما (إلاّ) فمعناه في الأصل الاختصاص لبعض من كلّ ، وليس هاهنا (كُلّ) يصلح أن يُخصَّ منه)) (21) .
د ــ الوجه الرابع : مجيئها بمعنى (ليس): وهذا المعنى مستفاد من قول سيبويه : ((وإنّما معنى مررتُ برجلٍ غيرك معنى مررتُ برجلٍ سواك ... وإنّما هو كقولك : مررتُ برجلٍ ليس بك ...)) (22) وذكر ابن منظور عن الأزهري(ت370هـ) مجيء (غيرٍ) بمعنى(ليس) واستشهد بقوله تعالى : ((هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنْ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ)) (23) وكما تقول العرب : كلام اللّه غيرُ مخلوقٍ ، وليسَ بمخلوق (24) .
هـ الوجه الخامس : مجيئها بمعنى (ولكنَّ) : ذكر شيخ النحويين سيبويه هذا المعنى في باب من أبواب كتابه عنوانه : ((هذا بابُ ما لا يكون إلا على معنى ولكنَّ)) (25) ومثّل بشواهد شعريّة على مجيء (غير) على معنى (ولكن) فقال : ((ومثل ذلك من الشعر قول النابغة (26) :

ولا عيبَ فيهم غيرَ أنّ سيوفَهم
بهنَّ فُلُولٌ مِن قِراع الكَتائِبِ

أي : ولكنّ سيُوفَهم بهنَّ فُلُولٌ ... ومثل ذلك قَول الفرزدق (27) :

وما سجنوني غير أنّي ابن غالبٍ
وأنّي مِنَ الأثرَينَ غيرِ الزعانفِ

كأنّه قال : ولكنّي ابنُ غالب ، ومثل ذلك في الشعر كثير .)) (28) .

المحور الرابع :أحوال (غير) إذا جاءت بعد (ليس) :

يتضح مما تقدم أنّ (غيراً) اسم معرب تظهر عليه الحركات الإعرابية المختلفة بحسب الموقع الإعرابي . وتأتي مبنيّة في حالتين سيبيّنهما البحث في موضعه .
ولابدّ من الإشارة إلى أحوال (غير) بعد (ليس) ، إذ تأتي (غير) بعدها مضافة تارةً ،ومقطوعة عن الإضافة تارةً أخرى ، فإذا جاءت بعدها مضافةً لفظاً ، ومعنىً أ(أعربت) وجاز فيها وجهان :
الأول : الرفع , كما في قولك : (قبضتُ عشرةً ليسَ غيرُها) إذ تُعرب (غيرُها) اسم ليس ، والخبر محذوف تقديره(مقبوضًا) .
الثاني: النصب كما في قولك : (قبضتُ عشرةً ليس غيرَهَا) على انّ (غيرَها) خبر(ليس) ، واسمها محذوف تقديره (المقبوضُ) (29) .
أمّا إذا وقعت بعد (ليس) وقُطِعَت عن الإضافة فإنّها (تُبنَى) على (الضم) كقولك : (قبضت عشرة ليس غيرُ) (30) .
وفي الضم (خلاف) , إذ يرى الجرمي (31) ، والمبرد(ت 285 هـ) (32), وأكثر المتأخرين (33) أنّه ضمُ (بناء) ؛ لأن (غيراً)أشبهت(قبلُ) , و (بعدُ) في الإبهام والقطع عن الإضافة , وإرادة المضاف إليه معنًى ، فضُمَّت لأنّها (غاية) (34) ولاسيما انّ سيبويه (ت 180 هـ) أورد ذلك قائلا : ((هذا باب ما يحذف المُستثنى فيه استخفافا)) ((وذلك قولك : ((ليس غيرُ ... كأنه قال ... ليس غيرُ ذلك . ولكنّهم حذفوا ذلك تخفيفا « واكتفاءً بعلم المخاطب ما يعني)) (35) . وعليه يصِحُّ وقوع (غير) (اسما) أو (خبرا) .
في حين ذهب الأخفش (ت 215 هـ) إلى أنَّ الضّمّ (إعراب) ؛لأنها اسم محمول على (كلّ) , و (بعض) (36). وليس كما ذهب غيره من النحاة . وعلى مذهبه فإنّها (اسم) ليس , والخبر محذوف, وقال ابن خروف باحتمال الوجهين (37), ويجوز (الفتح) فيها قليلاً مع التنوين , أو بغيره , (38) ولكنّها لا تتعين للخبرية , إذ يحتمل أن تكون الفتحة (بناء) لإضافتها إلى المبني ,). وقد تأتي (غير) مرفوعةً منونة نحو (ليسَ غيرٌ) , ومنصوبة منوّنة نحو : (ليس غيراً) إذا قطِعت عن الإضافة لفظا « ومعنى « وحينئذ تكون الحركتان للإعراب باتفاق (39) ؛((لأنّ التنوين إمّا للتمكين فلا يلحق إلا المعربات , وإمّا للتعويض فكأن المضاف إليه مذكور)) (40).
ولكن أتُقطع (غيرٌ) عن الإضافة إذا تقدمت عليها ألفاظ النفي الأخرى عدا (ليس) ؟ .
لقد عدَّ ابن هشام (ت 761هـ) قولّهم (لا غيرُ) من اللحن (41). وذكر الأشموني أن طائفة كثيرة لم تُجز حذف المضاف إليه من (غير) إذا تقدّم عليها من ألفاظ النفي عدا (ليس) . فلا يقال : (قبضتُ عَشْرةً لا غيرُ) (42).
ويجوز في (غيرٍ) بعد (لا) البناء على (الضم) على أنّها اسم (لا) في محل نصب أو بناؤها على (الفتح) كالفتحة في (لا رجلَ) (43) .
أما الحالة الثانية التي تبنى فيها (غيرٌ) فهي وقوعها مضافة إلى (مبني) وتبنى والحالة هذه على (الفتح) وهي موضع (رفع) نحو قول أبي قيس بن الأسلت (44):ــ

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ
حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذاتِ أَوْقَالِ

وهناك من لم يُجز بناء (غير) في هذه الحالة .

المحور الخامس مسائل أُخر بشأن (غير)

المسألة الأولى : حكم دخول (الألف واللام) على (غير) :
على الرغم من كون (غير) اسما صريحاً,معرباً غالباً إذ لا يُبنى إلا في حالتين ـ كما تقدّم ـ ولكنها لا تقبل دخول (أل) عليها وهو ما نصّ عليه سيبويه معلّلا ذلك بقوله : ((وغيرٌ...ليس باسم متمكن,ألا ترى أنّها لا تكونُ إلا نكرةً ...ولا تدخلُها الألف واللام))(45).
ولكننا كثيراً ما نسمع , ونقرأ كلمة (الغير) من نحو قولهم : لا تتدخل في شؤون الغير, وقولهم : نرفضُ السلوكَ الغير مسؤول ، وهذا من الخطأ الشائع بين الناس على اختلاف

مستوياتهم الثقافيّة . والصحيح : أن تقول : لا تتدخّل في شؤون غيرك ، أو في شؤون الآخرين ، ونرفضُ السلوكَ غيرَ المسؤول .

المسألة الثانية : هل تتعرّف (غير) بالإضافة ؟

ذكر العلماء أنّ الإضافة تفيد الأسماء (تعريفا) إذا أُضيفت إلى(معرفة) ، فهل ينطبق هذا على (غير) ؟ قال ابن هشام بشأنها: ((ولا تتعرّفُ(غيرٌ) بالإضافةِ لشدّةِ إبهامها))(46) .

المسألة الثالثة : (غير) والتصغير

ذكر سيبويه أنّ جميع ما كان على ثلاثة أحرف يُصَغّر على (فُعَيل) وهو أدنى التصغير، مثل قُيَيس ، وجُمَيل ، وجُبَيل (47) . ولكون (غير) اسماً ثلاثياً فهل تُصَغّرُ على (فُعَيل) أيضاً شأنها شأن الأسماء المذكورة آنفاً ؟ الجواب : لا ، قال سيبويه : ((ولا يُحقّر غيرٌ ، لأنّها ليست بمنزلةِ مِثل ، وليس كلُّ شيءٍ يكونُ غيرِ الحقيرِ عندك يكونُ مُحقّراً مثلهُ، كما لا يكون كلُّ شيءٍ مثلُ الحقيرِ حقيراً ، وإنما معنى مررتُ برجلٍ غيرك معنى مررتُ برجلٍ سِواك ، وسِواك لا يُحقّرُ، لأنّه ليس اسماً متمكّناً، وإنّما هو كقولك : مررتُ برجلٍ ليس بك فكما قبُحَ تحقيرُ(ليس) قَبُحَ تحقير سِوى ...)) (48)

المسألة الرابعة : غير والجمع

نصّ سيبويه (ت 180 هـ) على أنّ (غير) لا تُجمع(49) ،و جاء عن أبي نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت 393هـ) بأنّها تُجمع إذ قال: ((... وغَيرٌ بمعنى سِوى ، والجمعُ أغيار ...)) (50) ، وقد نقل جماعة من اللغويين في معرض كلامهم على (الغِيَر) بمعنى الدّيّة أنّهُ ((قِيل:الغِيَر: اسم واحد مذكّر، والجمعُ :أغيار...مثل ضِلع وأضلاع)) (51)

ويتّفق البحث مع الجوهري الذي ذهب إلى جمعها على (أغيار) ، ولا يتّفق مع سيبويه الذي قال بعدم جمعها ، مع العلم أنّه حملها في عدم جواز تصغيرها على (مثل) التي لا يجوز تصغيرها أيضاً ، فلِمَ لا تُحمل (غير)عليها فيُقالُ (أغيار) كما قالوا : (أمثال) ومنه قوله تعالى :((وما مِن دابّة في الأرضِ ولا طائرٍ يطيرُ بجناحيهِ إلا أمّمٌ أمثالُكم))(52)

الخاتمة :

خلص البحث إلى النتائج الآتية : ـ

الأولى :التغايرُ معنىً من المعاني في اللغة العربيّة ، وأظهر لفظةٍ يُعبَّر بها عنه هي (غيرٌ)

الثانية: يردُ المجرد من (غير) على معنيين ، الأوّل : دلالته على صلاحٍ ، وإصلاحٍ . و منفعةٍ ، ومن هذا المعنى سُمّيت الدّيّةُ (غِيَراً) لِمَا فيها من إصلاحٍ ، ومنفعة ،والثاني : دلالته على اختلافِ شيئين .

.الثالثة : يأتي المزيد من (غير) على نحو (التغاير) ، و(التغيُر) ، و(التغيير) للدلالة على التحوّل ، والتبدُّل، والاختلاف . وللترابط المعنوي سُمّيَت الدّيّةُ (غِيَراً) ، لأنّها تحوّلٌ عن القتل إليها ، ومبادلة منه بها .

الرابعة : ذهب بعض العلماء إلى أنّ (التغيير) يكون على معنيين ، الأوّل : تغيير الشيء دون ذاته . والثاني : تبديل الشيء بغيره .:

الخامسة : هناك فرقٌ بين المختلف والمتضادّ ، والمتغاير، إذ لكلّ مفردة من هذه المفردات الثلاث مفهوم يختلف عن الأخرى ، فهي ليست من باب المترادف الذي يكون فيه للمعنى الواحد ألفاظٌ متعددة .

السادسة: تردُ (غير) على عدّة أوجه ، فهي تستعمل (نعتاً) وهو (الأصل) ، وتأتي اسم استثناء بمعنى (سوى) ، أو (إلا) ، وتجيء للحال ، وضابطها صحّة وقوع (لا) مقامها ، وبمعنى (ليس) ، وتستعمل بمعنى (ولكنّ) .

السابعة : إذا جاءت (غير) بعد (ليس) كان لها معها عدّة أحوال، فهي إمّا أن تأتي بعدها مضافةً لفظاً ومعنىً وتكون في هذه الحالة معربة ، ويجوز فيها وجهان : الرفع ، و النصب وإن وقعت (غير) بعد (ليس) مقطوعةً عن الإضافة بُنيت على الضّمّ ،وأشبهت بذلك الغايات : (مِن قَبلُ) و (مِن بعدُ) .

الثامنة : ذهبت طائفة من العلماء إلى عدم جواز قطع (غير) عن الإضافة إذا جاءت بعد ألفاظ النفي عدا (ليس) ، حتّى عدّ بعضهم من اللحن أن يُقال : قبضتُ عشرةً لا غيرُ .

التاسعة : تُبنى (غير) في حالتين ، الأولى : على الضمّ ، إذا وقعت بعدِ (ليس) مقطوعةً عن الإضافة ، والثانية : على الفتح ، إذا أضيفت إلى مبني وهي في موضع (رفع) .

العاشرة : لا تُصغّر(غير) ، ويكون شأنها في ذلك شأن (مثل) التي لا تُصغَّر أيضاً . ولا تتعرّف بالإضافة لشدّة إبهامها ، ولا تدخل عليها الألف واللام، لذلك عُدَّ من اللحن أن يُقال : حقٌّ الغير، والغير مسؤول ، وأنها لا تُجمع ـ بحسب رأي سيبويه ـ في حين ذهب بعض اللغويين إلى جمعها على (أغيار) بغض النظر عن معناها، سواء أكانت بمعنى (سوى) وهو ما ذكره الجوهري في صحاحه أم كانت بمعنى الغِيَر، أي : الدّيّة .

هوامش البحث

1ـ مقاييس اللغة / 779 مادّة (غير) (دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان ـ ط1 ـ2001 م) .
2 ـ لسان العرب 5 /34 مادّة (غير) (دار صادر ـ بيروت) .
3 ـ الرعد / من الآية : 11 .
4 ـ مفردات ألفاظ القرآن / 619 (تح : صفوان عدنان داوودي ـ دار القلم ـبيروت ـ الدار الشاميّة ـ ط1 ـ1426 هـ) .
5 ـ ينظر تهذيب اللغة 8 /182 مادّة (غير) (ـ تح :أحمد عبد العليم البردوني ـ مراجعة :علي محمّد البجاوي ـ الدار المصريّة للتأليف والترجمة ـ1964 م). ولسان العرب40/5 مادّة (غير)
6 ـ لسان العرب 5 / 41 مادّة (غير) .
7 ـ تهذيب اللغة 8 / 182 مادّة (غير) .
8 ـ ينظر مقاييس اللغة / 779 مادّة (غير) .
9 ـ معجم الفروق اللغويّة /488 (تح مؤسسة النشر الإسلامي بقم المقدّسة ـ ط3ـ1426هـ) .

10 ـ مفردات ألفاظ القرآن / 619 .
11 ـ المرجّل / 190 (تح ـ علي حيدر ـ دمشق ـ 1970 م) .
12ـ أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك 2 /211 (دار إحياء التراث العربي ـ بيروت لبنان.وينظر شرح الأشموني 2 /320 (تح : محمّد محيي الدين عبد الحميد ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ 1950) .
13ـ ينظر: مغني اللبيب 1 / 137 (تح :محمّد محيي الدين عبد الحميد ـ مطبعة المدني ـ القاهرة ـ بلا تأريخ) .
14ـ الجمل للزجّاجي/232 (تح : علي توفيق الحمد ـ دار الأمل بالأردن ـ ط1 ـ 1984م) وينظر: المقتضب ج4/ 422 (تح : عبد الخالق عظيمة ـ لجنة إحياء التراث الإسلامي ـ القاهرة ـبلا تأريخ).
15ـ المرجّل / 190. وينظر: الجمل / 236 .
16 ـ شرح قطر الندى247 ـ 248 (تح : محمّد محيي الدين عبد الحميد ـ ط13 ـ دار الفكر ـ د . ت)
17ـ معاني القرآن 2 / 366 (تحقيق . ومراجعة : الأستاذ محمّد علي النّجار ـ الدار المصريّة للتأليف والترجمة ـ1972 م) .
18ـ الجمل / 232 . وينظر: معاني القرآن 2 / 366 .
19ـ ينظر الصاحبي في فقه اللغة /238 (تح : أحمد صقر ـ مطبعةعيسى البابي الحلبي وشركاه ـ القاهرة ـ 1977 م1) .
20ـ سورة البقرة / من الآية :173 .
21ـ مجمع البيان في تفسير القرآن مج 1ج257/2(دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان) .
22 ـ الكتاب 3 / 479 .
23 ـ فاطر/ من الآية :3 .
24 ـ ينظر لسان العرب 5 / 34 وما بعدها مادّة (غير) .
25 ـ الكتاب 2 / 325 .
26 ـ ينظر ديوان النابغة الذبياني / 47 (قدّم له وبوّبه وشرحه : د . علي بو ملحم ـ شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة . والنشر ـ بيروت ـ ط1 ـ 1991 م) .
27ـ ينظر ديوان الفرزدق20/2(قدّم له. وشرحه. ووضع فهارسه د. صلاح الدين الهواري ـ دار البحار ـ بيروت ـ ط1 ـ 2007 م) .
28 ـ الكتاب 2 / 326 ـ 327 .
29ـ ينظر مغني اللبيب 1 / 137.
30 ـ ينظر المصدر نفسه . والصفحة نفسها .
31ـ ينظر ارتشاف الضرب 2 /327 (تح : مصطفى أحمد النحاس ـ ج1 ـط1مطبعةالنسر الذهبي ـ 1984 م . ج2 ط1 ـ مطبعة المدني ـ المؤسسة السعوديّة بمصر ـ 1982م) . وشرح التصريح على التوضيح 2 /49 (مطبعة الاستقامة بالقاهرة ـ ط1 ـ 1954 م)
32 ـ ينظر المقتضب 4 / 429
33 ـ ينظر ارتشاف الضرب 2 /327 .
34 ـ ينظر مغني اللبيب 1 / 137 .
35 ـ الكتاب 2 /344 ،345 (تح وشرح : محمّد عبد السلام هارون ـ الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ـ 1977 م) .
36ـ ينظر مغني اللبيب 1 / 138.وشرح الأشموني 2 /320 (تح :محمّد محيي الدين عبد الحميد ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ 1955 م) .وحاشية الخضري2 /17 (مطبعة الاستقامة ـ مصر ـ 1953 م) .
37ـ ينظر مغني اللبيب 1 / 138.
38ـ ينظر شرح الأشموني 2 /320 .
39ـ ينظرشرح التصريح على التوضيح 2 /49 .
40ـ مغني اللبيب 1 /138 .
41ـ ينظر المصدر نفسه 1 / 137
42ـ ينظر شرح الأشموني 2 /321 .
43ـ ينظر حاشية الخضري 2 /17 .
44ـ ينظر الكتاب 2 /329 .والمحاجّاة بالمسائل النحويّة / 140(تح : الدكتورة بهيجة باقر الحسني ـ مطابع أسعد ـ بغداد ـ و الدرر اللوامع 1 /188 (مطبعة كردستان العلميّة ـ ط1 ـ 1908 م) .
45ـ الكتاب 3 / 479 .
46 ـ مغني اللبيب 1 / 138 .
47 ـ ينظر الكتاب 3 / 415 .
48 ـ الكتاب 3 / 479 .
49 ـ ينظر المصدر نفسه 3 / 471 .
50 ـ تاج اللغة وصحاح العربية 2 / 491 (تح : د . أميل بديع يعقوب ـ ط1 ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ لبنان ـ ط1 ـ 1999 .
51ـ لسان العرب 5 / 41 مادّ (غير) . وينظر تهذيب اللغة 8 / 181 مادّة (غير) . وصحاح العربية 2 / 491 .
52ـ الأنعام / من الآية 38 .

ثبت مصادر البحث ومراجعه

& ـ القرآن الكريم .
&ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب . تأليف أبي حيّان محمّد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت 745 هـ) ـ تح : الدكتور مصطفى أحمد النحاس ـ ج1 ـ ط1 ـ مطبعة النسر الذهبي ـ 1984 م . وج2 ط1ـ مطبعة المدني ـ المؤسسة السعوديّة بمصر ـ 1978م.
& ـ الأشباه والنظائر في النحو. تأ :جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت 911 هـ) ـ دائرة المعارف العثمانيّة ـ حيدر آباد ـ الدكن ـ ط2 ـ 1359 هـ .
& ـ أوضح المسالك على ألفيّة ابن مالك . تأ : أبي محمّد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان ـ ط5 ـ 1966 م .
& ـ تاج اللغة وصحاح العربية . تأ : أبي نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت393 هـ) تح : د . أميل بديع يعقوب . د . محمّد نبيل طريفي ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ لبنان ـ ط1ـ 1999 م .

& ـ تهذيب اللغة ، تأ : أبي منصور محمّد بن أحمد الأزهري (ت 370 هـ) ـ تح :أحمد عبد العليم البردوني ـ مراجعة :علي محمّد البجاوي ـالدار المصريّة للتأليف والترجمة ـ1964 م
& ـ الجمل ، تأ : أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 337 هـ) ـ تح : علي توفيق الحمد ـ دار الأمل بالأردن ـ ط1 ـ 1984 م .
& ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك ، تأ : محمّد بن مصطفى (ت 1287 هـ) ـ مطبعة الاستقامة ـ مصر ـ 1953 م .
& ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تأ : أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت 1331 هـ) ـ مطبعة كردستان العلميّة ـ ط1 ـ 1908 م .
& ـ ديوان الفرزدق ، قدّم له ، وضبطه ، وشرحه ، ووضع فهارسه : د . صلاح الدين الهواري ، دار ومكتبة الهلال ـ بيروت ـ دار البحار ـ بيروت ـ ط1 ـ 2007 م .
& ـ ديوان النابغة الذبياني ، قدّم له ،وبوّبه ، وشرحه : د . علي بو ملحم ـ شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر ـ بيروت ـ ط1 ـ 1991 م .
& ـ شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك ، تأ : نور الدين أبي الحسن علي بن محمّد الأشموني (ت 900 هـ) ، تح : محمّد محيي الدين عبد الحميد ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ 1955 م .
& ـ شرح التصريح على التوضيح على ألفيّة ابن مالك ، تأ:الشيخ خالد الأزهري(ت905هـ) ـ مطبعة الاستقامة بالقاهرة ـ ط1 ـ 1954 م .
& ـ شرح قطر الندى وبل الصدى تأ : أبي محمّد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ ـ) (تح : محمّد محيي الدين عبد الحميد ـ ط13 ـ دار الفكر ـ د . ت ,
& ـ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، تأ : أبي الحسن أحمد بن فارس (ت 395 هـ) ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ القاهرة ـ 1977 م
& ـ الفروق اللغويّة ، تأ : أبي هلال ـ تح : مؤسسة النشر الإسلامي بقم المقدّسة ـ ط3 ـ 1426 هـ .
& ـ لسان العرب ، تأ : أبي الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم ابن منظور (ت 711 هـ)ـ دار صادر ـ بيروت ـ 1956 م .
& ـ الكتاب ، تأ : أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ) ، تح وشرح محمّد عبد السلام هارون ـ الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ـ 1977 م .
& ـ مجمع البيان في تفسير القرآن ، تأ : الشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت 458 هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان ـ
& ـ المحاجّاة بالمسائل النحويّة ، تأ : جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ) ، تح : الدكتورة بهيجة باقر الحسني ـ مطابع أسعد ـ بغداد ـ 1973 م .
& ـ المرتجل ، تأ : أبي محمّد عبد الله بن أحمّد بن أحمد بن الخشّاب (ت 567 هـ)ـ تح ودراسة : علي حيدر ـ دمشق ـ 1972 م .
& ـ معاني القرآن ، تأ : أبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت 207 هـ) ـ تحقيق ، ومراجعة : الأستاذ محمّد علي النّجار ـ الدار المصريّة للتأليف والترجمة ـ1972 م .
& ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تأ : أبي محمّد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) ـ تح : محمّد محيي الدين عبد الحميد ـ مطبعة المدني ـ القاهرة ـ بلا تأريخ .
& ـ مفردات ألفاظ القرآن ، تأ : العلامة الراغب الأصفهاني (ت 502 هـ) ـ تح : صفوان عدنان داوودي ـ دار القلم ـ دمشق ـ الدار الشاميّة ـ بيروت ـ ط1 ـ 1426 هـ .
& ـ مقاييس اللغة، تأ : أحمد بن فارس (ت 395 هـ) دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان ـ ط1 ـ2001 م .
& ـ المقتضب ، صنعة : أبي العباس محمّد بن يزيد المبرِّد (ت 285 هـ) ـ تح : محمّد عبد الخالق عظيمة ـ أشرف على الإصدار : محمّد توفيق عويضة ـ لجنة إحياء التراث الإسلامي ـ القاهرة ـ بلا تأريخ .